

## مترجمات

## الصنعة مرزوحاً بالنشارة وصيغة النخاله

أعلن وزير الزراعة أكرم شهيب أمس، إغلاق مستودع لتصنيع الصنعة والبهارات بالشحم الأحمر في عرمون. وذلك بعدما تبين أن المستودع الذي يعود لهيتم قاسم إبراهيم، مخالف للكثير من الشروط الصحية أبرزها «تصنيع الصنعة من نشارة وصيغة النخاله بالأخضر والأحمر ومزجها بحامض الليمون والقليل من الزعتر المستورد من سوريا وبيع المنتج على أنه منتج لبناني». وأشار شهيب إلى الكثير من المخالفات الأخرى، ك «عدم فصل المواد الأولية عن المنتجات المصنعة، تداخل البضاعة مع النفايات بصورة يصعب فرزها، ويستحيل إجراء جردة لمحتويات المستودع، فضلاً عن عدم مطابقة المستودع لآلئى درجات السلامة الغذائية والسلامة العامة وانعدام التهوية، ووجود قوارض وغيرها... ك ذلك أقفل شهيب مؤسسة لبيع الأدوية الزراعية تحتوي على مبيدات وأدوية بيطرية منتهية الصلاحية، وأشار إلى شركات غير مرخصة لتصنيع المواد الغذائية، معلناً أن الوزارة ستستكمل ملاحقة «الجميع في موضوع سلامة الغذاء، حرصاً على المواطن اللبناني». وقال شهيب إنه سيحيل شكوى رسمية من وزارة الزراعة لتجري إحالتها على القضاء، لافتاً إلى ضبط مخالفات في كل من «شركة منتجات لبنان الطبيعية»، التي تبين أن هناك تالاعاً في تاريخ انتهاء الصلاحية، كذلك أعلن توجيه إنذار إلى مؤسسة طانيوس سليم الخوري في صغبيـن-البقاع وهي مؤسسة مرخصة لبيع الأدوية الزراعية، حيث تبين وجود غرفة فيها مبيدات منتهية الصلاحية فضلاً عن وجود أدوية بيطرية منتهية الصلاحية. ولخت إلى أقفال غرفة المبيدات المنتهية الصلاحية بالشحم الأحمر على يد الشرطة القضائية تمهيداً لإتلاف المبيدات بطريقة علمية آمنة. كذلك أمهل فريق الكشف مؤسسة «روان التجارية» في عرمون فترة زمنية قصيرة لتسجيلها في الوزارة، بعدما تبين أن المستودع يعني بتصنيع الغذاء وتسويق الحبوب والصنعة والبهارات والزهورات.

## مجلس شورى الدولة رد طلب وقف تنفيذ أعمال سد جنة

أعلنت وزارة الطاقة والمياه، أمس، أن مجلس شورى الدولة قرر رد طلب وقف تنفيذ أشغال بناء في سد جنة-نهر إبراهيم بقراره الصادر في 2014/12/30. وكانت جمعية الحركة البيئية في لبنان قد تقدمت بمراجعة أمام مجلس شورى الدولة بوجه الدولة اللبنانية-وزارة الطاقة والمياه، ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، طعنًا بالمذكرة التنسيقية الموقعة بين وزارة الطاقة والمياه، و« مياه بيروت وجبل لبنان»، طالبة إبطالها وإبطال جميع الإجراءات التي بنيت عليها، ووقف أعمال تنفيذ بناء سد جنة.

كان سيشكل عائقاً أمام التوافق، مشيراً إلى أننا «نوافق على أي شخص لديه المؤهلات النقابية وتوافق عليه القوى النقابية ويحافظ على وحدة الرابطة». أما مفوض التربية في الحزب التقدمي الاشتراكي سمير نجم فاكتمى بالقول إن الأجواء إيجابية حتى الآن والعقبات قليلة جداً، والمفاوضات تنطلق من الثوابت التوافقية وتمثيل الجميع من قوى سياسية ونقابيين ونقابيين مستقلين، نافيةً أن «نكون قد تطرقنا إلى موضوع الرئاسة».

## ماركس ضد سبنسر

## «القلب ينبض هنا اليسار»\*

المرتفعة والفواض التجارية في الاقتصاد الأوروبي والعالمي. أما الأسواق المالية، ومنذ تحريرها في ثمانينيات القرن الماضي، فإنها بدأت تدريجياً، ليس فقط تحديد العوائد على الأنواع المختلفة من الأسهم، وبالتالي سقف عوائد العمل وخصصهم من الدخل الوطني والثروة وذلك لصالح الأسهم المالي. بل بدأت تلعب أيضاً دوراً في تحديد سياسات الدول وتساهم في انجاح وإسقاط حكومات كما حصل في إيطاليا مثلاً في 2011 بعد أن ارتفعت الفوائد على السندات الحكومية. تعيش الحكومات الأوروبية في رعب دائم من الأسواق المالية التي تدفعها باتجاه التقشف ومحاربة ارتفاع الأجور، وذلك من أجل رفع عائدات الريعين، الذين أوصى كينز منذ زمن بإنهائهم عبر القتل الرحيم وانتهاء «السلطة الطاغية للرأسمالي لاستغلال القيمة - النادرة للأسهم». وما المعركة اليوم ضد ديكتاتورية الأسواق التي تحول الرأسمالي إلى ريعي إلا وجه من أوجه التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية كما بين ماركس.

يشاع أيضاً في أنحاء أوروبا أن التقشف هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. ووصلت الأمور بالفكر النيوليبرالي، في آخر استنقافته من نزعاته الأخيرة، إلى طرح نظرية التقشف التوسعي، أي أن التقشف يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق الوظائف! كله في مواجهة عقود من تطبيق النظرية الكينزية التي توصي باتباع سياسات مالية توسعية في أوقات الركود، وكانت السبب الرئيسي بعد عام 2008 بعدم تكرار الكساد العظيم. بين الاقتصاديين ستورم وناستباد في دراسة حديثة أن الخروج من الأزمة في ألمانيا بعد 2008 حصل بسبب السياسات الكينزية وبسبب الأبعاد غير النيوليبرالية للنموذج الاقتصادي الألماني. وبالتالي فإن إشاعة نجاعة مفهوم التقشف التوسعي سيؤدي إلى تحميل شعوب منطقة اليورو أكلافاً اقتصادية واجتماعية كبيرة.

في خضم أزمة الرأسمالية الأوروبية، التي تسير بخطى ثابتة نحو أزمة كبرى، تحاول الطبقات الحاكمة منع تحول الأزمة إلى الفناء السياسي عبر التدخل في الانتخابات اليونانية ويطلق مسؤولون في ألمانيا وفنلندا تصريحات وتهديدات بإيقاف خطة الانقاذ المالي في حال فوز Syriza، لأنهم يعلمون أن هذا الفوز سيؤذن ببدء انهيار النظام الاقتصادي الأوروبي، الذي بدأ بناؤه في 1992، وإطلاق مرحلة سياسية جديدة. فاليسار الأوروبي الآن، وبعد ثلاثين عاماً على انتهاء التجربة الاشتراكية في أوروبا، بدأ ببلورة معارضة ديناميكية واستنباط مشاريع لسلطة بديلة، المطلوب أن تؤسس لنموذج اشتراكي جديد حتى لا يسقط في فخ الشعبوية، ولكن الآن على الأقل بوقوفه في وجه الدين العام والخاص، الذي انقل كاهل أوروبا كلها، سيغني عن قوة الثورة قد ابتدأت فعلاً بالارتفاع.

\* عنوان كتاب اوسكار لافونتانا، رئيس الكتلة البرلمانية لحزب اليسار في ألمانيا

## غسان ديبه

«إن الدين العام مبنى على الثقة بان الدولة تسمح لنفسها بان تستغل من قبل اسماك القرش المالية (... ) إن الاستدانة العامة والخاصة هي ميزات الحرارة لقياس درجة قوة الثورة. إذ تهبط بمقدار ما ترتفع قوة الثورة نفسها».

## كارل ماركس

\*\*\*

يوم الأحد المقبل ينتخب اليونانيون برلماناً جديداً في انتخابات طارئة نتجت من الأزمة السياسية، التي تعصف بالبلاد منذ 2009 مع دخول البلاد في أزمة اقتصادية كبرى. لقد تغير المشهد السياسي اليوناني منذ ذلك الحين، بشكل لم تعهده أوروبا منذ التغيرات السياسية الراديكالية، التي حصلت بعد أزمة الكساد العظيم في 1929. أول ضحايا هذا التغيير كان الحزب الاشتراكي اليوناني، الذي يُتوقع ألا يحصل سوى على 4% من الأصوات بعد أن حصل في 2009 على 44%.

بهذا الانهيار تكون قد سقطت إحدى تجليات الثنائية التي حكمت أوروبا لمدة طويلة، أي ثنائية أحزاب يمين ويسار الوسط، التي بدأت تهدد الديمقراطية. وكما قال المفكر طارق علي «إن الغرب في قبضة نظام سياسي لديه الحوافز والوسائل ليصبح أكثر طغياناً. إن كان هذا سيحصل أم لا، يعتمد على طبيعة ودرجة قوة المعارضة». كتب طارق علي هذا في 2010 في مقدمته لكتابات ماركس السياسية التي تتضمن «الصراعات الطبقة في فرنسا» و«الثامن عشر من برومير»، ولا مكان أكثر من اليونان اليوم تتجلى فيه الصراعات السياسية والطبقية

ذات الأبعاد القارية الأوروبية، والتي تفتح الأفق لبناء نظام سياسي أوروبي جديد. وفي مواجهة الثنائية وفي مواجهة الفاشية الجديدة سيلعب اليسار دوراً كبيراً، وقد بدأ في اليونان مع صعود اليسار الراديكالي (Syriza)، الذي من المتوقع انتصاره الأحد المقبل. وبالتالي ستشكل أول حكومة يسارية في مواجهة الثالث «غير» المقدس، الذي يخيم على أوروبا، وهو سيطرة التكتل الرأسمالي الذي تقوده ألمانيا والأسواق المالية وسياسات التقشف.

منذ معاهدة ماستريخت في 1992، التي مهدت للوحدة النقدية (اليورو)، سيطرت ألمانيا فكرياً ومؤسسياً على معايير الوحدة (مثل تحديد سقف عجز الخزينة والدين العام ودرجات التضخم في البلدان الأوروبية)، وأنشئ المصرف المركزي الأوروبي على نموذج البوندسبنك. وبعد أزمة 2008 لعبت ألمانيا دوراً كبيراً في تشديد شروط خطط الانقاذ المالية لايرلندا واليونان وقبرص والبرتغال، وفرضت عام 2012 الاتفاق المالي، الذي يشرع بشكل أقوى سياسات التقشف المعادية للطبقات المتوسطة والعاملة والشباب والمهاجرين. ذلك من أجل انقاذ اليورو وتحقيقاً لمصالح المؤسسات المالية الألمانية وحفاظاً على الدور الريادي لألمانيا ذات الإنتاجية

## بن سكانه



اعتماد نظام عالمي للحماية الاجتماعية؛ توجيه مشاريع التنمية نحو خفض اللامساواة والفقر. بعيداً من أهداف الألفية ومؤتمرات المانحين ودعم برامج التنمية وتحفيز الوظائف اللائقة، من الصعب جداً، استناداً إلى هذه التوصيات، التفكير بأن يعمد الفاعلون في نظام قائم على تغذية نخبته بالثروة إلى تغيير هذا النظام، إلا إذا ولد النظام شرارة قد تؤدي إلى انهياره ونشوء نظام جديد، قد يطول مخاضه عقوداً، أو تؤدي إلى انتفاضات موازية بين مراكز النظام تُعدّل مركز الثقل فيه وبالتالي الاستفادة من الثمار التي يُمكن أن يؤمنها.

يقول إن أعضاء الهيئة الإدارية سيكونون ممثلين للأحزاب، وبالتالي سيزودون بالفهم الذي حصل بينها، ما يعني أن لا فرق بين أن يجري الاتفاق على الرئيس قبل الانتخابات أو بعدها». ويؤكد السبلي أهمية أن يضحى الأصدقاء لتمشي الرابطة، قائلاً: «لا فرق في أن يكون الحزب ممثلاً بعضوين أو ثلاثة أو أربعة، أو أن يمثل أحد الأصدقاء حلفاءه، وخصوصاً أن القرارات في الرابطة لا تتخذ بالتصويت، بل بالتوافق». ويذكر هنا كيف تنازل التيار في الدورات

أن نعي أن الرابطة لا تتسع للجميع والمطلوب تمثيل القوى بأحجامها الطبيعية». يبدو جياوي مرتاحاً للأجواء التفاوضية للخروج برابطة توافقية تستكمل المعركة المطلوبة وتؤمن حقوق الأسيادة. إلى ذلك، يرفض الحديث عن رئاسة الرابطة في هذه المرحلة وما إذا كانت الحركة سترشح رئيساً أو لا، «احتراماً لرأي الأعضاء الـ 18، وحقهم في اختيار الرئيس وتوزيع المسؤوليات في ما بينهم». لا تقنع هذه النظرية خليل السبلي (التيار الوطني الحر)، «فالمناطق

يكون التوافق منطلقاً من الهيئة الإدارية السابقة وتوسيع التمثيل للمستقلين والحزبيين الذين لم يكونوا ممثلين من قبل، مع أهمية أن يكون نقاش تمثيل القوى مرتبطاً بالأسماء الموجودة وحفظ حصة المستقلين. ولكن هذا ليس رأي حركة أمل، فالانطلاق من الهيئة السابقة يعني بحسب، نزيه جياوي، ترميماً، فيما نحن نجري انتخابات، وقد يكون هناك تغيير في الوجوه والمسؤوليات وقد لا يكون. ومع ذلك، يقول إننا «سنتمسك باللائحة التوافقية حتى آخر رمق، لكن يجب